

قضية

تسعى مجموعة من النواب في البرلمان الأوروبي لفتح تحقيق، في مزاعم فساد تطال مشاريع للاتحاد الأوروبي في مجال إدارة النفايات في لبنان، قد تقود في حال التثبت منها إلى حجب مساعدات الاتحاد عن لبنان. المفارقة في الموضوع تكمن في أن النواب يطالبون باستعادة الاموال المنهوبة للاتحاد. أمليت من الحكومة اللبنانية العبادة إلى التحقيق من جهتها وإعادة هذه الاموال كبادرة حسن نية!

نواب أوروبيون يطالبون بأموال بروكسيل المنهوبة في لبنان!

رصاصا

في 14 تشرين الثاني المنصرم نجح مؤتمر بروكسيل للاتحاد الأوروبي عن لبنان والفساد بإدراج ملف لبنان في جلسة البرلمان الأوروبي التي عقدت بعد أسبوعين، وتحدث فيها حوالي 20 نائباً أوروبياً عن الأوضاع في لبنان، من بينهم نيبيري مارياني، الوزير السابق في حكومة الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي الذي قال في مداخلة: «لنا كمنخبين في البرلمان الأوروبي يتوجب علينا أن نتساءل أين تذهب الأموال التي نحولها إلى لبنان لمساعدته؟» وبرز رسالة من عضو المجلس البلدي في طرابلس نور الأيوبي يذكر فيها أن الاتحاد الأوروبي أعطى مبة لبناء

ارغم الاتحاد الأوروبي

على شراء اراض وبناء مشاريع لل صرف الصحي لم تعمل يوماً

معمل لفرز النفايات في عاصمة الشمال، لم ينفذ وفق دفتر الشروط. ويبدو أن اندفاع مارياني لم تخفت. إذ لا يزال مصمماً على ملاحقة القضية حتى النهاية. فنجس مقال للصحافي البريطاني مارتن جاي نشر على موقع قناة TRT التركية الرسمية الناطقة بالانكليزية، يقود النائب الفرنسي مجموعة من «النواب الشعبيين (اليمينيين) في البرلمان تخوض صراعاً للتحقيق حول اختلاس مساعدات الاتحاد الأوروبي، وهو ما قد يؤدي إلى حجب مساعدات بمئات ملايين الدولارات عن لبنان وعن النازحين السوريين». وأوضح جاي أن بعض أعضاء البرلمان الأوروبي «يشعرون بأن خطط الاتحاد الأوروبي لإدارة النفايات في لبنان

تقرير

تكثف طلاب الجامعة اللبنانية: للإعضاء من التسجيل بدل جمع التبرعات

قائمة الحاج

نحو 860 طالباً في الجامعة اللبنانية تقدموا بطلبات للاستفادة من الصندوق المستحدث لمساعدة غير القادرين على تسديد رسوم التسجيل في سنوات الإجازة. ربع هذا العدد مستحق، أو هذا ما تبين للجنة المكلفة بدراسة الطلبات بموجب القرار 3558 الخاص بالصندوق المؤقت لدعم الطلاب، الصادر في 6 كانون الأول الماضي. ويمول الصندوق من المساهمات التي يقوم بها أفراد الهيئة التعليمية كل حسب رغبته، ومساهمات من طلاب الجامعة ومتخرجيها، والمساهمات التي تقدم من جهات مانحة مختلفة (فعاليات، بلديات، جمعيات،

ومؤسسات). هي المرة الأولى التي تبلغ فيها هشاشة الوضع المعيشي للطلاب حداً يستحدث معه صندوق مركزي علني للتبرعات، إذ كان الأمر يقتصر في السابق على بعض الحالات الفردية التي تعالج بالتكتمان. لكن هذا التدبير لا يعود، بحسب تكتل طلاب الجامعة اللبنانية، حلاً مجزئاً لكونه يحمل طابعاً غير مؤسساتي، ويتقى الأمور فيه مفتوحة على احتمالات الاستثنائية في التعامل مع الطلاب. التكتل نفذ اعتصامات أسس في كليات عديدة في الجامعة في بيروت والمناطق رفض فيها «أنصاف الحلول البغرية في وجه إدارة الجامعة والمعرضة لتكون

الخاصة». ولغت طلاب مشاركون مطالباً بإعفاء الطلاب من رسوم التسجيل. وأشار إلى وجود 1200 طالب (إحصاء غير رسمي) مهددين بخسارة العام الدراسي، نتيجة تعذر تسديد الرسوم قبل 31 الجاري، وهي المهلة الأخيرة التي حددتها رئاسة الجامعة بعد تمديدها مرتين. وراى التكتل أن «حق التعليم يجب أن يستل استلاماً كاملاً كما تأسس الجامعة اللبنانية الذي لم يندرج آنذاك تحت رؤية الدولة لدورها الوظيفي في قطاع التعليم العالي، بل أتى حصيلة للحركات المطالبة الشعبية إحقاقاً لعدالة الاجتماعية وديموقراطية التعليم وانتصاراً للغات الفقيرة في وجه الاستغلال الذي مارسه الجامعات

استحدث صندوق علني لمساعدة غير القادرين على تسديد رسوم التسجيل



اعضاء في البرلمان الأوروبي، خطط الاتحاد الأوروبي لإدارة النفايات في لبنان مزيفة (هيثم الموسوي)

أجرى جاي أجرى تحقيقاً في أيار الماضي تناول فيه الفساد الذي ينخر بمشاريع الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة النفايات في لبنان، وأثر نشر التحقيق طالت النابئة البرتغالية في البرلمان الأوروبي أنا غوميز

إلى أن «مارياني المدعوم من عدد من النواب الفرنسيين في البرلمان الأوروبي، يشعر بالقلق إزاء خطط إدارة النفايات المزيفة في لبنان والتي تبلغ قيمتها حوالي 33 مليون دولار لـ 11 مصنعاً، ويعتبر أنها تغذي السياسيين الفاسدين إضافة إلى مساهمتها في الارتفاع المفرع لمعدلات الإصابة بالسرطان في لبنان».

وحسب المقال فإن «الاتحاد الأوروبي وقع منذ عقود في شرك السياسيين الفاسدين والمليشيات في لبنان، وخسر أكثر بكثير من 33 مليون دولار التي لا تمثل إلا رأس الجليد فقط». وفي هذا السياق يقول الكاتب إنه في حال كانت مطالبة مارياني بفتح تحقيق جيدة فإن من شأن ذلك أن «يلقي الضوء على مشاريع سابقة انتلعت المزيد من أموال الاتحاد الأوروبي في قطاع إدارة النفايات. ففي السابق، أرغم الاتحاد الأوروبي على شراء اراض وبناء ما لا يقل عن ستة مشاريع لل صرف الصحي، غير مشغلة ولم تعمل يوماً، وتعد جزءاً من عملية احتمال أكبر بكثير سرقت خزائن الاتحاد الأوروبي بمبلغ يقدر بما 110 ملايين دولار». وفيما يكشف المقال عن نية مارياني إنشاء لجنة تحقيق تضم نواباً في البرلمان الأوروبي لمحاسبة الفاسدين «استرداد الأموال المنهوبة»، فإنه يتحدث عن «أصل أعضاء البرلمان الأوروبي بأن تأخذ الحكومة اللبنانية المبادرة بالتحقيق في الملف، وبأن تسلم الأموال المنهوبة إلى بروكسل كبادرة حسن نية».

ويقل جاي عن أحد نواب البرلمان الأوروبي قوله إنه «لا يوجد شك بأن مطالب مارياني ستقدم إلى جوزيب بوريل الممثل السامي الجديد للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية الذي خلف موغريني، والذي سيصعب عليه متابعة التستر على الفساد في لبنان».

علاه الخاصة

وزير اقتصادي في البيئ!

حبيب مملوف

على رغم تراجيدية الأوضاع، والطرق غير الحميدة التي وُلدت عبرها الحكومة الجديدة، لا بدّ من إعطاء فرصة ما.

المشاكل البيئية لا تقلّ تراجيدية عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لا بل يمكن الجزم أن القضايا البيئية الأساسية، في معظمها، دخلت مرحلة اللاعودة، تماماً كما عندما نقول إن انقراض أيّ نوع من الأنواع الحية لا يمكن تعويضه.

على رغم ذلك، لا بدّ من إعطاء فرصة لوزير البيئة الجديد دميانوس قطار. لن نعلق كثيراً على دمج البيئة بالتنمية الإدارية، إذ لطالما تحولت الصدق إلى وقائع، ولربما أصبح هذا المبح مبرّراً منذ أوكل لوزارة التنمية الإدارية مهمة إدارة هبات من الاتحاد الأوروبي لمعالجة النفايات، بشكل استثنائي وتنقيعي (أيام الوزير كريم بقرادوني).

إذا عُصّينا النظر عن ظروف اختيار الرجل - في اللحظات الأخيرة - لحقيبة البيئة، وهو اختيار ليس لصالحها ولا لصالحه، يمكن أن نتابع النقاش من لحظة فرض الأمر الواقع، مراعاة للوضع الكارثي الراهن. ومع أن من طالب بدمج الاقتصاد بالبيئة يمكن أن يجد في الوزير الجديد الرجل المناسب، إلا أن من طالب بهذا الدمج كان يعرف أنه يحتاج إلى استعدادات فلسفية وتقنية، وبنية فكرية متكاملة ليست متوفّرة بالطبع، بحسب علمنا، معروف عن الوزير قطار أنه منطقي وعميق في طروحاته، إلا أن ذلك قد لا يكون كافياً لغاربة الملفات البيئية التاريخية، الشائكة والمعقدة، التي قد تحتاج إلى وقت طويل لفك عقدها، خصوصاً عندما تغلب عليها حالة الطوارئ من جهة والكثير من الخطورة التقنية من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن طرح دمج الاقتصاد بالبيئة لم يأت من خلفية تكاملية بينهما بالممارسة في الأساس، بل بالعكس، لأن التوجه الاقتصادي الصلبي الذي سيطر منذ بداية الثورة الصناعية، كان مدبراً بالمنية إلى البيئة، بما أنتجه عبر سياسات الاستخراج والتصنيع والإنتاج والاستهلاك) من ملوثات طالت كلّ الأوساط البيئية وقضت على العديد

من الأنواع وأنتجت الكثير من النفايات وهددت الموارد في ديمومتها... والمصالحة المطروحة بينهما لإنقاذ الكوكب، الآن، تحت عنوان «الاقتصاد الدائري»، باتت مفصلة وتحتاج لمن يتلقفها أو يتبناها، خصوصاً في بلد مستهلك كلبنان. من هذا المنطلق في الخيارات الاستراتيجية، يفترض تقييم دور وزير من نوع دميانوس قطار. ولن نتوقف عند أول تصريح له حول المحارق (طالما كان متحفظاً)، مع العلم أنّ فكرة حرق النفايات (وإن لتوليد الطاقة) باتت تصنّف من ضمن خيارات حرق الموارد التي تتحوّل بدورها إلى نادرة يوماً بعد يوم!

أن يكون سهلاً على أيّ وزير جديد للبيئة أن يتعامل مع أيّ من ملفاتها الحارقة، ليس بسبب تعقيدات هذه الملفات الفنية، بل بسبب صعوبة إيجاد فريق عمل داخل وزارة البيئة نفسها أيضاً. فهذه الوزارة تشكو من عطب إداري بنيوي مدمر بات تاريخياً ومستعصياً بقدر ما تأجل حلّه. وهو عدم تفاهم الوزراء مع المدير العام من جهة، والحال غير السوية بين هذا الأخير مع الكثير من المسؤولين والموظفين في الوزارة (الذين فتحوا دكاكين على حسابهم) وخارجها، إضافة إلى قضايا الفساد العلمي والمادي التي لا تخلو منها إدارة في لبنان.

أما الملفات الأساسية التي ستفرض على الوزير فور وصوله، ففي طبيعتها تمديد خطة الطوارئ لأكثر من نصف نفايات لبنان في العاصمة بيروت وضواحيها والقسم الأكبر من جبل لبنان. إذ انتهت القدرة الاستيعابية لمطمري برج حمود الجديدة منذ أشهر، وليس من بديل مقترح عند سلفة غير التوسيع وإعادة فتح مطمر الناعمة لتخفيف الضغط عن الكوستا برافا الذي سيصل إلى نهاية سعته الكاملة باكراً وسريعاً. إضافة إلى همّ مراجعة كل السياسات والاستراتيجيات والقوانين ذات الصلة التي تم إقرارها على عجل وزغل، وملف القمامع والكسارات وشركات الترابية التي فشلت أسلافه في إعادة ضبطها وتنظيمها. وقد بقي آخر تعديل مقترح من الوزير السابق على المخطط التوجيهي محلّ

مبادرة

«حسن بغيرك»: «البحصّة بتسند خابية»

لكنها، على الأقل، «تسند» ولو لفكرة من الوقت، «حسن بغيرك»، واحدة من المبادرات التي بدأت قبل نحو شهرين «وكم يوم»، تقول إحدى المؤسسات لها، المحامية سوزان مهنا. حفظت مهنا تاريخ «ولادة» المبادرة، التي تعيشتها بتفاصيل «حكايا المحتاجين الموجودين»، وهي واحدة من الشباب الذين أسسوا تلك الصفحة على موقع فايسبوك، والتي تضمّ في كل يوم متطوعين جددًا، وقد حدّد المؤسسات هدف «حسن بغيرك» بأنها «الخدمة المحتاجين وإيصال صوت من لا صوت لهم في ظل الظروف القاسية التي يعاني منها لبنان».

اليوم، بعد شهرين وتيف على الإطلاق، صار عدد القصص التي رواها «المحتاجون» على الصفحة 53 قصة في ظل مثل الواقع المأساوي، وُلدت بعض مبادرات لا تتوّض غياب الدولة، أن عمل اللجنة كان دقيقاً ومهنيًا، والمساعدة تصل إلى الأكثر حاجة، إذ جرى تقسيم الطلاب ضمن فئات من الأكثر حاجة A+ حتى الأقل حاجة C، وهي مستمرة في إدارة الصندوق حتى انتهاء مهلة التسجيل». وتتألف اللجنة من عميد معهد الدكتوراه للعلوم هذا المطلب، وتبين أن القانون لا وعميدة معهد العلوم الاجتماعية مارلين حيدر مقرة، وعضوية كل من عميد كلية إدارة الأعمال والعلوم الاقتصادية سليم مقدسي وعميد كلية السياحة وإدارة الفنادق حنا المملوف.

التي تواصل تسجيل الطلاب بالنسبة إلى نظام المنح فمحصور، الأكثر حاجة من خلال التبرعات». أقرّ ايوب بأن الصندوق لم يجمع الكثير من المبالغ المالية، «في حين

يؤمنوا مساعدات لأصحابها، ولكنها تبقى مساعدات محدودة ولفترة معينة «مع ذلك هي تسند من لا يملك شيئاً في هذه الفترة التي نعيشها»، تقول مهنا. فربّما المتطوع «رسائل خاصة عبر خابية الماسنجر، فنترفع إلى وجع الناس ومعاناتهم». بعد ذلك، تقول مهنا «نتأكد من الحالة الواردة، نرسل أحد الأشخاص ليصال عنها في محيط سكنها، وبعد التأكد نتواصل إحدى المتطوعات مع العائلة لإجراء تحقيق عما تحتاج إليه».

يعمل شباب «حسن بغيرك» بأقصى طاقتهم في محاولة منهم لتوفير «أقصى ما يمكن للعائلة المحتاجة»، تقول مهنا. ففرح هذه الأخيرة عندما تكثر رسالت المحتاجين، وتشير إلى أنه منذ شهر تقريباً «كانت أعداد المتبرعين